أكثر من نصف المعلمين غير مؤهلين

43% من مدراء المدارس يحملون الثانوية فما دون

تظهر البيانات أن أكثر من 57% من المعلمين غير مؤهلين حيث يحملون مؤهلاً تعليمياً دون الجامعي كما أن مدراء المدارس ممن يحملون الثانوية فما دون تص نسبتهم إلى 43%

وارتفع عدد القوى العاملة التي تعمل في مختلف وظائف الإدارة التعليمية والفنية والتدريسية والخدمات المساعدة في مجال الإدارة المدرسية من (230203) موظفاً وموظفة منهم (178344) موظفا من الذكور و(51859) من الإناث عام 05/2006م، إلى (261.736) موظفاً وموظفة منهم (189078) موظفاً من الذكور و(72658) من الإناث بزيادة إجمالية قدرها (13.70%) بالنسبة لكلا الجنسين وبمعدل نمو قدره (13.70%) للجنسين .

الإدارة المدرسية:

بلغ إجمالي القوى الإدارية التي تعمل بوظائف الإدارة المدرسية (28545) موظفاً وموظفة عام 10/2011م، تمثل نسبة مديري المدارس منها(48.05%) ، ونسبة الإناث من إجمالي العاملين في الإدارة المدرسية (20.08%) ، وتمثل نسبة الإناث من مديري المدارس (9%) من إجمالي مدارس التعليم العام البالغة(16439) مدرسة.

وارتفع عدد مديري المدارس في التعليم العام من (11992) مديراً ومديرة عام 05/2006م إلى (13716) مديراً ومديرة عام 10/2011م، كما ارتفع عدد مديري المدارس الإناث من (809) مديرات مدرسة إلى (1200) مديرة مدرسة ، بنسبة نمو (14.38%) لكلا الجنسين ، في حين بلغت هذه النسبة (11.92%) لدى الذكور و(48.33%) لدى الإناث خلال نفس فترة المقارنة.

كما شكل إجمالي مديري المدارس ما نسبته (83.44%) من إجمالي عدد المدارس العاملة والعاملة قيد التشييد البالغ عددها (16439) مدرسة ، وهذا يعني أن هناك ما يقارب (2723) مدرسة عاملة لا يوجد بها مدير مدرسة أو تدار من قبل شخصيات اعتبارية أو إجتماعية أو مشائخ.

ويتوزع مدراء المدارس بحسب المؤهلات كالتالي :

وصل إجمالي مدراء ومديرات المدارس من كلا الجنسين من حملة دبلوم بعد الثانوية فأعلى (7808) مديراً ومديرة منهم (5592) ذكور و(881) إناث ، بينما وصل عدد حملة الثانوية فاقل (5908) مديراً ومديرة شكلوا ما نسبته (43.07%) من إجمالي مدراء مدارس التعليم العام ،ولعل أبرز ما تعاني منه الإدارة المدرسية من جوانب ضعف يتمثل في الأتي:

1. قصور التأهيل العلمي والمهني لمدراء المدارس وعدم متابعة المدراء لغياب المعلمين بالإضافة إلى ضعف القدرة الإشرافية والفنية.
2. عدم تطبيق شروط شغل المعينين كمديري مدارس بحسب المؤهل والأقدمية والتخصص.
3. تدني مستوى التأهيل العلمي لمديري المدارس وعدم التزام البعض منهم بملاحظات الموجهين بالتهيئة للعام الدراسي ، وبالمتابعة الجادة للمعلمين أثناء العام الدراسي.

المدرسون:

ارتفع عدد المدرسين في التعليم العام إجمالاً من (189792) معلماً ومعلمة عام 05/2006م إلى (218821) معلماً ومعلمة عام 10/2011م منهم (156650) معلماً و(62171) معلمة ، بزيادة إجمالية للمعلمين والمعلمات (15.30%) بنسبة زيادة سنوية متوسطة (3.06%) .

كما ارتفعت نسبة مشاركة المعلمات لإجمالي المعلمين من (23.05%) إلى (28.41%) خلال فترة المقارنة بين عامي 05/2006م /10/2011م.

كما وصل إجمالي المعلمين المساهمين بجدول الحصص إلى (213293) معلماً ومعلمة شكلوا ما نسبته (97.47%) بينما وصل إجمالي غير المساهمين (5528) معلماً ومعلمة أي ما نسبته (2.53%) من إجمالي المعلمين عام 10/2011م . بلغ إجمالي عدد المعلمين والمعلمات غير المؤهلين والذين يحملون مؤهلاً دون الجامعي (126511) معلماً ومعلمة شكلوا ما نسبته (57.8%) من إجمالي المعلمين والمعلمات.

وتراجع عدد المعلمين والمعلمات من حملة الثانوية فأقل من (79899) معلماً ومعلمة عام 05/2006م إلى (79756) معلماً ومعلمة عام 10/2011م، كما تراجع عدد الذكور منهم من (62327) إلى (57873) معلماً خلال فترة المقارنة بنسب نمو متناقصة (-0.18%) للإجمالي و(7.15%) للذكور مما يشير إلى تناقص أعداد المعلمين الذكور من حملة الثانوية فأقل ، وبالمقابل ارتفعت نسبة مشاركة المعلمات الإناث من حملة هذا المؤهل بمقدار (5.44) نقطة مئوية ، ويرجع ذلك لإتباع الوزارة سياسة توظيف الفتيات في المناطق الريفية باعتبارها إحدى السياسات المشجعة لرفع معدلات التحاق الفتيات من خلال تخصيص درجات وظيفية لمتخرجات الثانوية العامة بتلك المناطق ، وقد ارتفعت نسبة نمو الاناث بمقدار (24.53%) عن العام 05/2006م .

في الوقت ذاته ارتفع عدد المعلمين والمعلمات من حملة دبلوم بعد الثانوية من (39189) معلماً ومعلمة ، منهم (31972) معلماً و(7217) معلمة عام 05/2006م، ليصل إلى (46755) معلماً ومعلمة منهم (37010) معلماً و(9745) معلمة عام 10/2011م بنسب نمو قدرها (19.31%) , (15.76%) , (35.3%) لكل من الإجمالي والذكور والإناث على التوالي.

كما ارتفعت نسبة نمو المعلمين من حملة المؤهلات الجامعية فأعلي بمقدار (30.56%) حيث بلغت نسبة النمو بين أوساط الذكور(19.37%) والإناث (61.07%) .

إهدار 2.4 مليون حصة بتكلفة 13.2 مليار ريال

● يكشف المجلس الاعلى لتخطيط التعليم أن الحصص المهدرة سنوياً تصل إلى 2.4 مليون حصة تصل خسائرها إلى 13.2 مليار ريال.

وبلغ إجمالي المعلمين والمعلمات في المدارس الأساسية المستقلة عام 2011/2010م (94.537) معلماً ومعلمة، حيث يمثل النصاب القانوني للمعلم في الأسبوع كمتوسط 24 حصة دراسية, وبالتالي فإن مجموع الحصص المقررة (2.268.888) حصة بينما وصل عدد الحصص المنفذة فعلاً إلى (472.685) حصة دراسية, وعليه يصبح الفارق بين عدد الحصص المنفذة والمقررة (1.796.203) حصة دراسية وهي تمثل هدراً في الحصص في حين وصل الهدر بعدد المعلمين إلى (20.778) معلماً ومعلمة ، وهذا يعني أن الدولة تتكبد خسارة مالية تتمثل في رواتب المعلمين الذين يمثلون هدراً مالياً بمقدار(9.977.580.000) ريال نظراً لعدم استكمال المعلمين المساهمين بجدول الحصص للنصاب القانوني، باعتبار أن متوسط الراتب الشهري للمعلم (40.000) ريال.

كما بلغ إجمالي المعلمين والمعلمات في المدارس الأساسية والثانوية المشتركة خلال نفس العام (19.294) معلماً ومعلمة ، ومتوسط النصاب القانوني الأسبوعي لكل معلم 24 حصة أسبوعياً بمعنى أن إجمالي الحصص القانونية لأولئك المعلمين والمعلمات (463.056) حصة بالأسبوع ،وحيث أن الحصص المنفذة منها (96.470) حصة ، لذلك يبلغ إجمالي الهدر في عدد الحصص (366.586) حصة وفي عدد المعلمين (3162) معلماً ومعلمة ،أي أن إجمالي الهدر المالي بمرتبات هؤلاء المعلمين يصل إلى (1.517.840.000) ريال سنوياً ، نظراً لعدم استكمال هؤلاء المعلمين للنصاب القانوني في جدول الحصص، علماً بأن متوسط راتب المعلم (40.000) ريال.

وصل عدد المعلمين في المدارس الثانوية المستقلة إلى (13.006) معلماً ومعلمة ، كما وصلت عدد الحصص الدراسية المقررة كنصاب للمعلم بالتعليم الثانوي (21) حصة دراسية أسبوعياً (كمتوسط افتراضي) وبالتالي فإن إجمالي الحصص المقررة بلغ (312.144) حصة ، بينما الحصص المنفذة منها (65.030) حصة دراسية ، حيث يتضح أن الهدر في عدد الحصص الدراسية قد بلغ (247.114) حصة دراسية أسبوعياً ، بينما بلغ الهدر في عدد المعلمين (3.691) معلماً ومعلمة ، ويشكل الهدر المالي السنوي في مرتبات هؤلاء المعلمين (1.771.520.000) ريال ، نظراً لعدم استكمال المعلمين المساهمين بجدول الحصص للنصاب القانوني من الحصص .

وبذلك يصبح إجمالي عدد الحصص الدراسية المهدرة في التعليم العام (2,409,903) حصة دراسية ، وأن الهدر في عدد المعلمين وصل إلى (27,631) معلماً ومعلمة في الوقت ذاته بلغ الهدر المالي (13.262.940.000) ريال في العام الدراسي 2011/2010م.

تدني التحصيل العلمي أهم الصعوبات

* تدني مستوى التحصيل العلمي للطلاب في جميع مستويات ومراحل التعليم العام وقد أكدت على ذلك نتائج دراسة الاتجاهات الدولية للرياضيات والعلوم (TIMSS) للصف الرابع للعام 2000م أن الدول العربية الست التي شاركت في تلك الدراسة قد جاءت في المرتبة الأخيرة في حين جاءت اليمن في أخر مرتبة من الـ(36) دولة مشاركة بتلك الدراسة.
* أما في التعليم الثانوي العام وفي إطار الإعداد لتقرير المعرفة العربي – دراسة حالة اليمن –تم اختيار عينة من طلاب الصف الثالث الثانوي لقياس مدى اكتسابهم للمهارات المعرفية والاجتماعية والوجدانية المطلوبة للعيش في القرن 21 أظهرت نتائجها أن هناك تدنياً واضحاً في اكتساب الطلاب للمعارف والمهارات المطلوبة من بين(95-85) من عينة الطلبة الذين أدوا اختبار قياس القدرات المعرفية غير حاصلين على القدرات المعرفية اللازمة للعيش في القرن 21 ، حيث تتمثل هذه المهارات في (حل المشكلات ،التواصل الكتابي،استخدام التكنولوجيا، البحث عن المعلومات).
* تدني قدرات الطلاب في الصفوف الأولى من المرحلة الأساسية يؤثر على مخرجات التعليم مدى الحياة حيث تشير نتائج تقييم القراءة في الصفوف الأولى من التعليم الأساسي التي قامت وزارة التربية والتعليم بتنفيذها بدعم من وكالة التنمية الأمريكية في (3) محافظات ،والتي أظهرت ان معظم الطلاب اليمنيين مع نهاية الصف الثالث لم يكتسبوا مهارات أساسية كافية تمكنهم من القراءة بطلاقة وفهم وإدراك لقراءتهم باللغة العربية والتي هي اللغة الأساسية(الأم).
* يرى باحثو ومختصو المناهج أن إدخال اللغة الانجليزية في الصفوف من (4-6) سيشغل التلاميذ عن إتقان لغتهم الأم (اللغة العربية) وبالمثل بالنسبة لإدخال الحاسوب في هذه المرحلة بالإضافة إلى عدم توفر المدرسين لتدريس هاتين المادتين وفقاً لتوصيات مجمع اللغة العربية ولم يتم اتخاذ أي إجراءات لتنفيذ قرار مجلس الوزراء بشأن إدخال مادة الحاسوب في التعليم الثانوي واللغة الإنجليزية في الصفوف من (4-6) في التعليم الأساسي لأن ذلك يتطلب تعديل الوزن النسبي للخطة الدراسية بحيث لا يكون تدريس تلك المادتين على حساب المواد الأخرى .
* استمرار استخدام طرق التدريس التقليدية التي تقوم على التلقين من قبل المعلم والتلقي غير الواعي من قبل التلاميذ مما يسهم في تدني قدرة التعليم على تنمية مهارات التفكير النقدي والقدرة على الحوار وكذا تمييز الأفكار الصحيحة من الخاطئة.
* ضعف الأنشطة المدرسية وخاصة اللاصفية منها بالإضافة إلى قلة مصادر التعلم في المدارس.
* ضعف خدمة الإرشاد المدرسي في المدارس مما يؤدي لعدم الإسهام في رفع مستوى ارتباط المدرسة بحاجة المجتمع وسوق العمل.
* نظام توزيع الكتاب المدرسي غير فعال ، فكتب الطلاب وأدلة المعلمين لا تتوفر في الوقت المناسب (بداية العام الدراسي)،كما أن المتوفر منها يشوبها العديد من الأخطاء اللغوية ، المعرفية ، التمارين غير عملية وغير مناسبة ،عدم توافق بين كتب الطلاب وأدلة المعلمين وكتب التمارين مع نقص شديد في المكتبات والمعامل الدراسية.
* معظم الطلاب غير قادرين على الوصول للموارد التعليمية والمكتبات أو المراجع في البيت أو في المدارس وبشكل خاص في المناطق الريفية .
* (57.8%) من المعلمين غير مؤهلين وفقاً لقانون التعليم العام، والكثير من المعلمين لا تتوافر لديهم التخصصات المناسبة والقدرة على التعليم لأكثر من صف.
* عدم التوزيع والتوظيف الفعال للمعلمين، برغم الحاجة الى المعلمين في المناطق الريفية، مع استمرار ظاهرة المدرسين غير المساهمين في جداول الحصص.
* ارتفاع الكثافة الصفية في مدارس الحضر مع انخفاض في المواد التعليمية زهاء (50%)، من طلاب الحضر يدرسون في مدارس مزدحمة مما يؤثر على نوعية التعليم وجودته) .
* الحاجة لتطوير نظام للتقييم ونظام لضبط الجودة لتقييم الطلاب على المستوى الوطني في التعليم العام.
* لا تعتمد سياسة القبول في كليات التربية بالجامعات على الشروط والمعايير التربوية (الشخصية والمهنية والأكاديمية) لغياب سياسة التنسيق بين وزارة التربية والتعليم والجامعات و عدم الربط بين احتياجات الوزارة وسياسة القبول بكليات التربية مما أدى إلى زيادة المخرجات في تخصصات وندرتها في تخصصات أخرى .وذلك لعدم تفعيل اللجنة المختصة برئاسة وزير التربية والتعليم.
* لا يخضع متخرجو كليات التربية لدورة تدريبية لمنحهم رخصة مزاولة العمل.
* عدم خضوع التوظيف لآلية وشروط ومعايير التوظيف واعتماد المفاضلة بين المتخرجين بالخدمة المدنية على نقاط لا تتعلق بالمعلم وصلاحيته لممارسة المهنة (لا تخضع للشروط والمعايير التي تراها وزارة التربية).
* محدودية برامج فرص التدريب والتأهيل للمعلمين والإدارة المدرسية .
* شغل وظائف الإدارة المدرسية بأشخاص لا تتوفر فيهم شروط ومعايير شغل تلك الوظائف.
* ضعف الطاقة الإنتاجية للمؤسسة العامة للكتاب المدرسي وفروعها وتقادم الآلات وعدم تحديثها .
* الكتب المدرسية المستعادة لا تصلح للإستخدام مرة أخرى لأنها غالبا ما تكون قد تعرضت للتلف ، وآلية توزيع ونقل الكتب المدرسية وترحيلها لا تخضع للرقابة المستمرة مما أدى إلى تسربها إلى الأسواق.

المقترحات والمعالجات

1. بناء رؤية وطنية متكاملة لتعميق وتعزيز القيم الايجابية على مستوى المدرسة لدى (الطلاب، المعلمين، الإدارة المدرسية) مما يجعل مخرجات التعليم جزءاً من الحل في مواجهة أي نزاعات مستقبلية وبما يمكن العاملين على مستوى المدرسة من الفهم والقدرة على التعاطي الايجابي لقيم التربية الوطنية المستهدفة وتعميقها وتقديمها للطلاب بطرق وأساليب ملائمة ومعززة لها قولاً وممارسة وبما يمكنها من معالجة جوانب الضعف والقصور فيها في الواقع المعاش.
2. مراجعة وتطوير محتوى القيم والسلوكيات في المناهج الحالية وطرق تقديمها للطلاب(وتزويدهم بالخبرات والمهارات الأساسية اللازمة للتحليل والتمييز بين ما هو ايجابي وسلبي)، وتطوير منهج جديد للتربية الوطنية للمراحل التعليمية المختلفة ، بحيث يراعي نتاج الأحداث ويلبي التطلعات المستقبلية بما يعزز القيم المتمثلة في غرس منظومة القيم الوطنية والديمقراطية (الحوار ـ السلام الاجتماعي ـــ القبول بالآخر) (ونبذ التعصب والعنف)، وقيم الوحدة ، والقيم الأخلاقية لدى الطلاب.
3. تفعيل لجنة تنسيق القبول ولجنة تنسيق كليات التربية بالجامعات الحكومية وتحديد الاحتياجات المستقبلية للوزارة بحسب التخصصات.
4. تطبيق قانون المعلم والمهن التعليمية فيما يتعلق بتطبيق نسبة التكريم الواردة في القانون والمحددة بـ(5%) من إجمالي المعلمين.
5. تطبيق الأسس والمعايير الخاصة بشروط شغل وظائف الإدارة المدرسية وبكادر مؤهل ومتخصص.
6. مراجعة أهداف التعليم الأساسي وجعلها أكثر واقعية وملاءمة لتوسيع فرص الحصول على التعليم الأساسي وتطوير جودة التعليم بما يواكب توسيع نطاق التغطية.
7. إعادة توزيع الموارد المتاحة لتوسيع نطاق التغطية الشاملة للصفوف من(1-9)، للتعليم الأساسي بما يكفل استيعاب كافة الأطفال خارج المدرسة مع ما يتطلب التعامل الجاد والمسئول مع عوامل العرض(توفير المدارس) في المواقع المناسبة والمدخلات المناسبة (معامل ـــ مكتبات .. الخ). وعوامل الطلب (حل أسباب عدم الالتحاق) التي تحول دون التحاق بعض الفئات الاجتماعية في التعليم في آن واحد .
8. تمكين التلاميذ في الصفوف الثلاثة الأولى من التعليم الأساسي من الحصول على أساسيات القراءة والفهم والكتابة دون أخطاء باعتبار ذلك أساساً للتعليم الجيد مدى الحياة.
9. توفير الضمانات الكافية والملائمة لاستيعاب جميع الأطفال في التعليم لابد أن يتزامن مع اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لانتهائهم من التعليم في نطاق السنوات القانونية لإنهاء المرحلة الأساسية (9 سنوات).
10. سد احتياجات التعليم بالمعلمين وتدريبهم على التدريس للمنهج بكفاءة وتوفير الكتب وأدلة المعلمين قبل بداية العام الدراسي.
11. توفير معايير واضحة وملائمة للتحصيل العلمي للتلاميذ والحصص الدراسية ولمؤهلات المعلمين وتقديم الدعم لتدريب المعلمين قبل وأثناء الخدمة.
12. دعم التحول من أنظمة الاختبارات القائمة إلى أنظمة للتقييم المدرسي والوطني ودعم تنفيذ المناهج الدراسية.
13. تطوير المناهج وفقاً للكفايات المطلوبة من التلاميذ وتدريب المعلمين على تنفيذها وتدريب الموجهين على دعم المعلمين.
14. تزويد الطلاب والمعلمين بمستوى أعلى من الكفاءة في اللغة الانجليزية وتقنية المعلومات والاتصالات.
15. تنظيم تدفق الطلاب بالتعليم الثانوي بما يكفل توفير متطلبات سوق العمل والحد من بطالة المتخرجين، مع إعطاء أولوية للجودة والارتباط بالواقع بما يكسب الطلاب المهارات الأساسية اللازمة لأسواق العمل الوطنية الإقليمية والدولية.
16. تطوير قانون التعليم العام بما يكفل تطوير مبادئ وأهداف الفلسفة التربوية بما يحقق الربط بين المبادئ والأهداف والاتساق مع المناهج الدراسية في مراحل التعليم العام بما يحقق التوازن لشخصية المتعلم .
17. إيجاد مسارات مرنة بين فروع وأنواع التعليم الثانوي والتدريب المهني مع التركيز على المخرجات والحفاظ على التخصصات المختلفة وبين المسارات العامة والمهنية.
18. تطوير الأطر القانونية والتنظيمية لمقدمي الخدمة التعليمية.
19. مراجعة هيكل قطاع التعليم بما يجعله أكثر قدرة على التنسيق الفعال بين القطاع العام والخاص.
20. تطوير وتعزيز أطر الشراكة مع القطاع الخاص والأداء في القطاع العام بما يكفل تنفيذ برامج الإصلاح والتطوير للعملية التربوية من خلال:
- إيجاد رؤية وطنية موحدة لقضايا التعليم وتحقيق الشراكة الحقيقية بين كافة أطراف منظومة العمل التعليمي والتربوي على المستوى الوطني والمحلي بما يعزز بناء المجتمع المدني الحديث.
- إيجاد آلية للتنسيق بين وزارات (المالية والتربية والخدمة المدنية والتخطيط والتعاون الدولي والسلطة المحلية والتعليم العالي) بما يعزز جودة المعلمين حالياً ومستقبلاً.
- إيجاد آلية للتنسيق بين (وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي ووزارة التعليم الفني والتدريب المهني) لتنسيق الموازنة، وتدريب المعلمين وإدارتهم - التخطيط للتعليم بعد الثانوي - المناهج الدراسية - إدارة المعلومات.
* ولمعالجة الصعوبات المرتبطة بتحسين وتجويد عملية التعليم استهدفت الخطة القطاعية المحدثة لوزارة التربية والتعليم 2015-2013 الآتي:
- تحسين وتجويد عملية التعليم الأساسي والثانوي من خلال تحسين وتطوير التقييم التربوي بما يساعد الطلاب على التفكير العلمي الناقد والعمل في مجموعات وتقبل الاختلاف والتنوع من مختلف نواحي الحياة.
- خفض معدلات الرسوب من (9.4%) إلى (7%) وللتسرب من (7.7%) إلى (5.2%)، فيما بين 2015-2010م في التعليم الأساسي، والرسوب في التعليم الثانوي من (11.3%) إلى (8.8%) لكلا الجنسين، وللإناث من (8.6%) إلى (6.1%) خلال نفس الفترة الأنفة الذكر.
- رفع معدل الاستكمال حتى الصف السادس من (53.10%) عام 2010م إلى (62%) عام 2015م.
* ربط ترقيم الكتاب المدرسي بالرقم الإحصائي للحد من تسرب الكتاب المدرسي وتحديد مصدره من خلال وضع نظام لترقيم الكتاب المدرسي.
* تطوير نظام متكامل لطباعة الكتب المدرسية وضمانات ترحيلها للمحافظات والمديريات والمدارس بوقت كاف قبل بدء العام الدراسي من الفصل الأول وقبل بدء الفصل الدراسي من نفس العام ، بما يكفل خفض نفقات الترحيل والتخزين والتوزيع في إطار سقف زمني محدد وتعزيز آلية الرقابة والمتابعة ومعالجة جوانب القصور أولاً بأول.

* من تقرير محلي «تخطيط التعليم»